

هل تكون أجساد فقراء مصر معبرا للتجارب الطبية غير الشرعية

قانون جديد لتنظيم التجارب السريرية يثير جدلا أخلاقيا ودينيا

جائحة كورونا وعجز الدول عن التوصل إلى علاج لهذا الفيروس المستجد يدفعان الحكومة المصرية إلى المصادقة على قانون "التجارب السريرية" المثير للجدل كي يتسنى للمؤسسات العلمية توسيع مجالات بحوثها الطبية حول الأمراض المزمنة. ورغم الإمكانات الواعدة لهذه التجارب إلا أنها تثير الخوف والقلق من تحول الفقراء إلى "فقران تجارب" للجهات البحثية وشركات الأدوية التي لا تعترف بالحدود الأخلاقية والاجتماعية والقانونية.

على المال لتأمين حياة أفراد أسرته، في ظل الضغوط المعيشية وارتفاع الأسعار وزيادة الأعباء على كاهل أرباب الأسر. ومن غير المستبعد أن تكون الفئات

الأمية، أكثر عرضة للإغراء والقبول بالشروط والمعايير دون وعي أو تفكير بخطر وتأثيرات الخضوع للتجارب السريرية، أي أن هذه الشريحة يصعب معها الموافقة بناء على مواقف مستنيرة أو عن قناعة وفهم بما يمكن أن تتعرض له خلال فترة البحث أو في المستقبل.

ما يبرهن على ذلك، أن هناك أشخاصا لا يمانعون حتى يبيع جزء من أعضائهم مقابل الحصول على مبالغ مالية، وهؤلاء يسهل إقناعهم بالخضوع للتجربة السريرية، حتى لو كان ذلك ضمن شروطها المحددة وفق القانون، وعدم دفع أموال نظير موافقتهم على المشاركة في البحث الإكلينيكي.

وحدد القانون مجموعة معايير لحماية الفئات الأكثر احتياجا من استغلال ظروفها المعيشية، ومنح الجهات الصحية والرقابية التحري بدقة وصرامة عن ذلك، لكن يصعب أمام انتشار حالات تجارة الأعضاء، التحكم في مسار عملية البحث بشكل يضمن التعامل بشكل أخلاقي، لأن نسبة فئة اعتادت أن يكون جسدها مصدر دخلها.

وقال محمد العماري رئيس لجنة الصحة بمجلس النواب المصرية، لـ"العرب"، إن القانون وضع نصوصا كافية لحماية الأشخاص الفقراء من الاستغلال، وهناك عقوبات صارمة على الجهة البحثية إذا ارتكبت هذه المخالفة،

لكن الأهم أن يكون هناك وعي مجتمعي يساعد الدولة على جني ثمار هذا القانون. وتعول الحكومة على قانون التجارب السريرية في أن تتحول مصر إلى مركز إقليمي للأبحاث الطبية في الشرق الأوسط، تحت مظلة تشريعية مضبوطة، تحول دون إجراء تجارب غير شرعية على المواطنين، عن طريق وسطاء محليين أو شركات أجنبية.

والأهم، أن تكون مصر شريكة في الأبحاث الطبية التي تستهدف إنتاج عقاقير طبية لعلاج أمراض مزمنة ومستعصية عالميا، حتى يكون لها حضور دولي في المجال الطبي، وتحصل على العقار بأسعار مخفضة مستقبلا، بحكم أن مواطنيها سيساهمون في التوصل إليه، بحكم خضوعهم لتجارب سريرية.

وأضاف العماري "قانون البحوث الإكلينيكية أعطى لمصر الحق في أن تشارك مؤسساتها الطبية والبحثية الشركات الأجنبية في مراحل إنتاج العقاقير، لتحقيق المزيد من الانضباط، ويكون للدولة التي استضافت التجارب السريرية الحق في الحصول على العلاج بالأسعار التي تناسب مواطنيها".

تاريخ سيء

غير أن الكثير من الشركات متعددة الجنسيات تتعامل مع المجتمع المصري، على أنه بيئة خصبة لاستقطاب الأفراد



هل يصبح كورونا شيئا من الماضي



تجارب واعدة لكن بأي ثمن



بعض الفئات الاجتماعية اعتادت أن يكون جسدها مصدر دخلها المالي

لا يعرفون نصوصه أو أهدافه ولا طريقة التعامل مع هذه النوعية من الأبحاث، وسبق أن رفض الرئيس عبد الفتاح السيسي التصديق على هذا القانون وأعادته إلى البرلمان لتعديله. ولا يستبعد الخبراء إمكانية أن يثير هذا القانون أزمة جديدة تحول دون تعاطي المواطنين المصريين بشكل إيجابي مع فكرة الأبحاث الإكلينيكية، بسبب جهلهم بحقوقهم في حالة عرض عليهم المساهمة في التجارب السريرية، حتى وإن كان المبرر والدافع أن بلاهم ستساهم في إنتاج دواء لأحد الأمراض المزمنة الذي يهدد الصحة العامة للمجتمع المصري.

وإذا كانت هناك نسبة قبول وقناعة مجتمعية بحتمية المشاركة في التجارب السريرية كمساهمة إنسانية، فإن ارتفاع الأصوات الدينية الراضية للأبحاث الإكلينيكية، كفيل بجعل الأغلبية ترفض التعاطي مع الفكرة،

وإذا كانت هناك نسبة قبول وقناعة مجتمعية بحتمية المشاركة في التجارب السريرية كمساهمة إنسانية، فإن ارتفاع الأصوات الدينية الراضية للأبحاث الإكلينيكية، كفيل بجعل الأغلبية ترفض التعاطي مع الفكرة،

وإذا كانت هناك نسبة قبول وقناعة مجتمعية بحتمية المشاركة في التجارب السريرية كمساهمة إنسانية، فإن ارتفاع الأصوات الدينية الراضية للأبحاث الإكلينيكية، كفيل بجعل الأغلبية ترفض التعاطي مع الفكرة،



أزمات كثيرة تقف في طريق الأبحاث

القانون دون التلاعب بها على حساب الفقراء، نقطة مضيئة تحسب للحكومة، لأن هذه المؤسسات مشهود لها بالنزاهة والمصداقية والأمانة، وتستطيع قبول أو رفض الجهات الأجنبية التي تريد القيام بالأبحاث داخل مصر، حتى لا يتم السماح لشركات متورطة في تجارة الأعضاء استغلال المواطنين.

وتلجأ بعض البلدان التي تطبق التجارب السريرية، إلى منع الاستعانة بالأفراد الذين يجهلون القراءة والكتابة، كي لا يتم استغلال جهلهم بالقانون والحقوق، بحيث تكون هناك ضمانات حقيقية لإبعاد هذه الشريحة عن الوقوع في فخ منظمات تحترف استقطاب الشريحة منعدمة الوعي والمعرفة.

وبحكم أن المجتمع المصري ترتفع فيه نسبة الأمية، يمكن التغلب على هذه الثغرة، بأن تتولى الجهات الرقابية على القطاع الطبي والبحثي، مهمة عقد اختبارات شفوية للأفراد الراغبين في الخضوع للأبحاث، للتأكد من سلامة قناعاتهم الشخصية ومعرفتهم بتبعات هذا القرار، والوقوف على مدى تعرضهم لضغوط أو إغراءات مالية أو عينية، وشرح المهمة الموكلة إليهم، وإن كانت هناك شبهة ضغوط يتم استبعادهم. وأوضح عز العرب، وهو أحد من شاركوا في إبداء الرأي الطبي في القانون، أن الأميين وأصحاب الحالات الخاصة، مثل المرضى النفسيين، سوف يتم قبولهم للمشاركة في التجارب السريرية بناء على موافقة أولياء أمورهم الشرعيين، بعد تعريفهم بكل مراحل البحث، والقانون نص على وقف التجربة حال التأكد من تعرض المبحوث لإغراءات مادية.

توعية منعدمة

بالرغم من أن الحكومة تمثل الجهة التي أعدت القانون، إلا أنها لم تفتح حوارا مجتمعيا حول التجارب السريرية أو كما أنها لم تقم بحملات توعوية في الغرض، ولهذا فإن أغلب الناس في الشارع

من الصعب خلطة أو تليين مواقف الشريعة التي تستدعي الرأي الديني ولا تريد التعامل مع المشاركة في الأبحاث الطبية كواجب إنساني



الاعضاء.